مسائل التثنية

٢١ ـ مسألة [المثنّى وجمع المذكّر السالم معربان](*)

الإسمُ المثنّى والمَجموعُ جمع السَّلامةِ مُعربان.

وحُكِيَ عن الزجّاج(١) أنَّهما مبنيّان(٢).

وجهُ القولِ الأوّلِ: أنَّ المعرَبَ هو ما اختلفَ آخره لاختِلافِ العامِلِ، وهذان الضَّربان كذلك فكانا مُعربين.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللُّمع: ورقة: ٣٠، وشرح الإيضاح: ورقة: ٢٩. ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، لأنَّها ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين إلَّا أنَّه تعرَّض لها في المسألة رقم: (٣٣) مسألة (القول في إعراب المثنّى والجمع على حدّه) وهي المسألة الآتية بعد هذه المسألة.

(١) الزجَّاج: (٢٣٠ ـ ٣١١ هـ) إبراهيم بن السري بن سهل الزجَّاج نسبه إلى مهنته خَرط الزُّجاج، لزم ثعلب ولمَّا قدم المبرّد إلى بغداد تحوَّل إليه ولازمه وجعل له كل يوم درهماً وداوم على ذلك، وإليه انتسب تلميذه أبو القاسم الزجّاجي ترك آثاراً من أشهرها «معاني القرآن وإعرابه». أخباره في: نزهة الألباء: ٣٠٨، معجم الأدباء: ١/٤٧ ـ ٥٩، تاريخ بغداد: ٦/٨٩.

(٢) قال ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٣: «وحكي عن أبي إسحق الزجّاج أنَّ التثنية والجمع مبنيّان وهذا خلاف الإجماع.
نسب المؤلف وابن الأنباري بناء المثنّى والجمع إلى الزجّاج بينما يروي السيوطي في همع الهوامع: ١/١٦١ (الكويت) عن الزجّاج موافقته في إعراب المثنّى والجمع بالحروف.

وبيانه: أنَّهما في الرَّفع بحرفٍ، وفي الجرِّ والنَّصب بحرفٍ آخر، وهذا الاختلاف مَنسوبٌ إلى اختلاف العامل؛ لأنَّه يحدثُ عنه حدوثاً مُطَّرِداً، والاطِّرادُ دليلُ العلَّةِ، فإذا قلتَ: «قامَ الزَّيدان، والزَّيدون» و«رأيتُ الزَّيدَين والزَّيدِين» ورأيتُ الاختلاف تابعاً لاختلافِ العامل. فإن قيل: فقد حَصَلَ هُنا اختلافان، حركةُ ما قبلَ حروفِ المَدِّ وحروف المَدِّ، واختلافُ الحركةِ فيما قَبل حَرْفِ المَدِّ ليس بِإعرابٍ، فكذلك حرفُ المَدِّ لا يكونُ اختلافُهُ إعراباً.

فالجوابُ[1] أنَّ الذي اختلفَ بحكمِ الأصلِ هو حرفُ المَدِّ، وهو الألفُ في الرَّفع، والياء في النَّصبِ والجَرِّ، وهكذا في جمعِ السَّلامة وحركةُ ما قبلَ هذه الحُروف تابعٌ لها، أو ثابتٌ للفرقِ بينها، وليس بحادثٍ للعامل فثبتَ أنَّ اختلافَ هذه الحُروف منسوبٌ إلى العاملِ قَصداً، فكان إعراباً. واحتجَّ للمُخالف أنَّ المثَّنى والمَجموع يتضمّن معنى واو العطف فكان الاسمُ به مبنيّاً كخمسة عشر ونحوه.

والجوابُ: أنَّ هذين الاسمين غير مركبين، لأنَّ التركيبَ يبقى معه لفظُ كلِّ واحدٍ من الاسمين كخمسةَ عشرَ، والمثّنى صيغة أُخرى غير صيغة الإسمين المفرَدين، ويطّرد ذلك لوضح القياس أن تقولَ: «زيدٌ زيدٌ»، فأمَّا الزَّيدان والزَّيدِين فلم يَبْقَ فيه غير لفظ الواحد، ثمَّ زيد عليه الحروف للمعاني فبطلَ بذلك أن يكونَ متضمِّناً واو العطف، وإنَّما المثَّنى يُغني عن عَطفِ الاسمِ الثَّاني على[2] الأوَّل، لا أنَّ لفظ المعطوفِ والمعطوفِ عليه باقٍ، يدلّ عليه اختلاف آخرهما بحسَبِ اختلافِ العامِلِ، وليس كذلك ما يَتَضَمَّن معنى الواو. واللَّهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) في الأصل: والجواب.

(٢) في الأصل: عن.

٢٢ ـ مسألة [حقيقة حروف التَّثنية والجمع](*)

حروفُ المَدِّ في التَّثنيةِ والجَمْعِ حُرُوفُ إعرابٍ عندَ سيبويه(١).

واختلف أَصحابُه في الإعرابِ. فقالَ بَعضُهم: هو مُقدَّرٌ عليها كما يُقدَّرُ على المقصورِ(٢). وقالَ آخرون لا يقدَّرُ عليها إعرابٌ.

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف: ٣٣ ـ ٣٩، وهي المسألة رقم: ٣ وعنوانها هناك: «القول في إعراب المثنّى والجمع على حدة» وجمعها مع سابقتها هنا كما أوضحنا، كما ذكرها اليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٨٣ في فصل الاسم الكتاب: ١/٤، والمقتضب: ٢/١٥٣، والمرتجل: ٦١، وشرح الرضي: ١/٢٩، وشرح المفصل: ٤/١٣٩، وأسرار العربية: ٥١، وشرح التَّسهيل: ١/٦٢، والهمع: ١/١٦١ (ط الكويت).

(١) لعلَّه يقصد سيبويه ومن وافقه، وانظر رأيه في كتابه: ١/٤ حيث قال: «واعلم أنَّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوَّن..... إلخ «وقد وافق سيبويه الزجّاج وابن كيسان، وابن السرّاج شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/١٣٩، ونسبه ابن الأنباري لعامَّة البصريين.

(٢) وعلى هذا خرّج بعضهم قراءة ﴿إن هذان لساحران﴾ قال أبو حيَّان في البَحْر المحيط: ٦/٢٥٥، والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب في إجراء المثنّى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطَّاب ولبني الحارث ابن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حكي ذلك عن الكسائي ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة.

وقالَ الأخفشُ والمازنيُّ والمبرِّدُ[1]: ليست حروفَ إعرابٍ على ما ذكرنا في الأَسماءِ السِّتَّةِ.

وقال الجرميُّ[2]: انقلابُ الألفِ إلى الياءِ هو الإعراب، وقالَ قُطْرُبٌ والفرَّاءُ[3] أنفسُهما إعرابٌ. وحجَّة الأولين من ستة وجه:

الأول: أنَّه اسمٌ معربٌ، فكان له حرفُ إعرابٍ كسائر الأسماءِ، والوجهُ فيه أنَّ المعربَ هو الذي يقومُ به الإعراب، مثل المكرم هو الذي قام به الإكرام، فالإعراب غيرُ المُعرب، لأنَّ محلَّ الشيءِ غيرُ ذلك الشيءِ كمُغايرة الأَسود للسَّوادِ.

---

(١) المبرِّد: (٢١٠ ـ ٢٨٥ هـ) هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي، أخذ عن المازني والسجستاني ورحل إلى بغداد وفيها شيخ أهل الكوفة أبو العباس ثعلب، وحصلت بينهما منافسة شديدة، أشهر مؤلفاته المقتضب والكامل، والفاضل والمذكَّر والمؤنث وقد طبعت وله غير ذلك من المؤلفات أخباره في: الفهرست: ٩٥، ونزهة الألباب: ٣٧٩، ومعجم الأدباء: ١٣٧/٧، وغيرها.

رأي الأخفش والمازني والمبرّد في: المقتضب: ١٥٣/٢، قال المبرِّد: «والقول الذي نختاره ونزعم أنَّه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف الإعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل الإعراب، لأنَّه لا يكون حرف إعراب، ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلَّا في حرف» وانظر الإنصاف: ٣٣.

(٢) رأى الجرمي في المقتضب: ١٥٣/٢، والإنصاف: ٣٣، وشرح التسهيل: ٧٩/١.

(٣) ما نسبه المؤلف للفراء فقط نسبه الأنباري لعامَّة الكوفيين في الإنصاف فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمَّة والكسرة في أنَّها إعراب وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم أنَّه مذهب سيبويه وليس بصحيح».

الإنصاف: ٣٣، ونسبه إليهم الرضي في شرح الكافية: ٣٠/١، قال: «.. وقال الكوفيون هي الإعراب»، وهو رأي ابن مالك في شرح التسهيل: ١٣/١.

وقال السيوطي في الهمع: ٦١/١ ط الكويت ونسبه أبو حيَّان إلى الكوفيين وقطرب، والزجّاج، والزجَّاجي.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ هذه الحروفَ حادثةٌ لمعنى في الاسمِ، فكانت حروفَ إعرابٍ، كتاء التأنيث وألفه، وياء النَّسب، وإنَّما كانَ كذلك، لأنَّ الحَرف الحادِثَ لمعنى يَصيرُ من جُملة الكلمةِ وطرفاً لها والأطراف حروفُ الإعراب.

والوجهُ الثَّالثُ: أنَّ حرفَ الإعرابِ هو الحَرفُ الأخيرُ الذي إذا أُسقِطَ يختلّ به المعنى، وحروفُ المَدِّ هنا كذلِكَ، إنَّها إذا أُسقطت اختلَّ معنى التَّثْنِيَةِ والجَمع، فتصيرُ كالدَّالِ من زيدٍ.

والرابعُ: أنَّ هذه الأَسماء لها حرفُ إعرابٍ قبلَ التَّثنية فكان لها حرفُ إعرابٍ بعدها، كالاسمِ المؤنث، وذلك أنَّ المعنى الحادثَ لا يَسلِبُ الاسم معنى وإنَّما يزيده معنى، فلو حذف حرفُ الإعراب لكانَ ذلك نقضاً لحكمِ الاسمِ.

والخامس: أنَّك إذا سميت رجلاً «مسلمان» أو «زَيدون» ثمَّ رَخَّمته حذفتَ الألفَ والنُّون، والنون ليست حرفَ إعرابٍ اتفاقاً، وجب[1] أن تكونَ الألفُ حرفَ الإعرابِ، لأنَّ حكمَ التَّرخيمِ أن يَحذِفَ حرفَ الإعرابِ كما تَحذف الثَّاء من «حارث».

والسادس: أنَّ العربَ قالوا[2]: «جَاءَ يَنْفُضُ مَذْرَوَيْه» و«عَقَدْتُهُ

---

(١) هكذا في الأصل ولعلَّ الأصح ولهذا وجب.

(٢) «يَنفُض مَذْرَوَيْهِ» قالَ أبو البقاء في شرح المقامات ينفُض مذرويه إذا جاء مسرعاً. وقال المبرد في الكامل: ٢/٤٣، ويقال يَنْفُضُ مَذرَوَيهِ: وهما ناحيتاه، وإنَّما يوصف بالخيلاء. والمذروان كما في شرح أدب الكاتب للجواليقي: طرفا الأليتين اللسان (مذر) قال عَنترةُ:

أَحَولي تَنفُضُ استُكَ مَذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَمَا أَنذَا عَمَارُ

ديوانه ط دمشق: ١٣٤، وتهذيب اللغة للأزهري: ١٥/١٣٤ (مذر)، وزادَ ابن مالك في شرح التسهيل: ١/٧١ أنَّها تطلقُ أيضاً على طرفي القَوسِ، وجانبي الرأس.

بِثَنَايَيْنِ»[1] فأثبتوا الواو والياء كما يثبتونهما قبل تاء التأنيث نحو «شقاوة» و«عباية»، وقد ثبتَ أنَّ الثَّابتَ قبل تاءِ التأنيثِ من جملةِ الكلمةِ، وأنَّه ليس بإعرابٍ، فثبت بذلك أنَّه حرفُ إعرابٍ.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدُهما: أنَّ هذه الحروف تدلّ على الإعرابِ، وحرفُ الإعراب لا يَدُلُّ عليه، كالدال من زيدٍ، فثبت بذلك أنَّها ليست حروف إعراب.

والثاني: أنَّها لو كانت حروفَ إعرابٍ لبانَ فيها إعرابٌ، ولا يَصِحُّ تقدير ذلك لِوَجْهَيْنِ:

أحدهُما: أنها تَدُلُّ على الإعراب، فلو كان فيها إعرابٌ لكان عليه دَليلان.

والثاني: أنَّ حرفَ الإعرابِ يلزمُ طريقةً واحدةً فلمَّا كان الرَّفع بحرفٍ. والجرّ والنصب بحرفٍ آخر، لم يكن حرفَ إعرابٍ، بل كانَ دليلَ الإعرابِ.

واحتجَّ الجَرمي بهذه الشّبهة، وهو أنَّه لمَّا احتيج في الجَرِّ والنَّصبِ إلى حرف آخر غير ألف، علم أنَّ الانقلاب هو الإعراب.

واحتجَّ الفرَّاء: بأنّ الإعراب ما دلَّ على الفاعِل والمفعولِ، وكان حادثاً عن عامل، وهذه الحروف بهذه المنزلة، فكانت إعراباً كالحركة.

والجَوابُ عن شبهةِ المازني ما ذكرناه في الأَسماء السِّتَّة، من أنَّها لو

---

(١) هكذا في الأصل ولَعلَّ الصَّواب «عَقَلْتُهُ» قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب: ٤١١ «... وكذلك قولهم: (عقلته بثنايين) بياء غير مهموزة... ومعنى عقلته بثنايين أن تشدّ يديه بطرفي الحبل، فهو حبل واحد تشدُّ بإحدى طرفيه يد البعير، وبالطرف الآخر اليد الأخرى».

كانت دليلَ الإعرابِ لكان الإعرابُ إمَّا فيها أو في غيرِها وكلاهما باطلٌ على ما تقدَّم.

فأمَّا معرفة الإعراب من هذه الحروف ففيه وجهان[1]:

أحدُهما: أنَّ الإعرابَ مقدَّرٌ عليها، ولا دليلَ عليه كما في المقصورِ، وإنَّما اكتَفوا بوضعِ الألِف في الرَّفعِ، والياءِ في الجرِّ والنَّصبِ، عن دليلِ الإعرابِ، ألا تَرى أنَّ «نحن وأَنت» بوضعِهِ يدلُّ على الرفعِ، و«إيَّاك وبابه» يدلُّ على النَّصبِ، كذلك الحُروف هُنا هي حروفُ إعراب، ووضعها يُغني عن ظهور الإعرابِ، وإذا كانت الكلمةُ بأسرها تُغني عن الإعراب[2] فبأنْ يَدُلُّ آخر الكلمة أولى.

والجوابُ عن شبهة الجرمي[3] أنَّ الانقلاب لو كان إعراباً لم يكن في المثنّى والمجموع رفعٌ؛ لأنَّ الألفَ والواوَ غيرُ منقلبتين عن شيءٍ.

وجواب آخر: وهو أنَّ الياءَ في التَّثنية والجَمعِ ليستْ منقلبةً عن

---

(١) ذكر المؤلف الوجه الأوَّل، ونسي أن يذكر الوجه الثاني.

(٢) لو قال (فلان) لكان أوضح.

(٣) ردَّ المبرّد على الجرمي في المقتضب: ١٥٤/٢، وكذلك ردَّ عليه ابن الأنباري في الإنصاف ٤٥/١، قال: «وأمَّا من ذهب إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين:
أحدهما: أنَّ هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة، ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم.
والوجه الثاني: أنَّ هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين لأنَّ أول أحوال الاسم الرفع، ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أنَّ التثنية والجمع مبنيَّان في حال من الأحوال».
وأيَّد مذهب الجرمي ابن عصفور ذكره ابن مالك وردَّ عليه وأبطله من خمسة وجوه في شرح التسهيل: ٧٩/١.

حرفِ، بل هو حرفٌ موضوع ابتداء، فلا انقلاب، بخلاف الأسماء الستَّة، فإنْ أراد بالانقلاب تَنَقُّل الحرفِ من حالٍ إلى حالٍ، لا الانقلاب التَّصريفي، قيلَ هذا لا يمنعُ من جَعلِ هذه الحُروفِ حُروفَ إعرابٍ، لقيامِ الدَّليلِ عليه، ويكون الانتقالُ مبنيّاً على الإعرابِ المقدَّرِ.

وأمَّا مَذهبُ الفرَّاء: فالجوابُ عنه[1] أنَّها لو كانت إعراباً لم تَدُلّ على معنى غير الإعراب، ولَيست كذلك، بل هي دَالَّةٌ على معانٍ غير ما يدلّ عليه الإعراب، فهي كتاءِ التأنيث، وياءِ النسب، وقد احتجَّ بعضُهم لغيرِ مذهبِ سيبويه بِأنَّ تاء التَّأنيث ثبَتَتْ قبلَ هذه الحروف، نحو «مُسلمتان» و «جارِيتان» وحرفُ التأنيثِ لا يكونُ حَشواً.

والجوابُ: أن الدَّليلَ على كونِها حروفَ إعرابٍ ما تقدَّم. وأمَّا ثبوتُ التَّاءِ قبلَها، فوجهه أنَّ هذه الحروفَ حروفُ إعرابٍ، وتَدُلُّ على الإعرابِ، فمن حيثُ هي دالَّةٌ على الإعرابِ وقعتْ تاء التأنيث قَبلها، ولم تَكُنْ حشواً في هذا الحكمِ، وأمَّا من الجهةِ الأُخرى فلا تَنفي كونها حرفَ إعرابٍ، وكان السَّبَبُ في ذلك أنَّ التأنيث معنى يُفتَقَرُ إلى الدِّلالة عليه، فلو حذف في التَّثنية والجمع لبطل ذلك، فوجب أن يُحافَظَ على المَعنيين جميعاً.

واللَّه أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) ردَّ ابن الأنباري مذهب الفرَّاء بعد أن نسبه إلى عامَّة الكوفيين، انظر الإنصاف: جـ ١/ ٣٦.

٢٣ ـ مسألة: [تقدير الإعراب على حروفِ التَّثنية والجمع](*)

إذا ثبتَ أنَّها حروفُ إعرابٍ فالإعرابُ مقدَّرٌ عليها، خُرِّجَ ذلك على مذهبِ سيبويهِ في الأَسْماءِ السِّتَّة، وقد ذَكرنا الحُجَّة في ذلِكَ وما يرد عليها من الشُّبه، وأجبنا عنه(١)، ومثله ها هنا، ومن أصحابِ سيبويهِ من قالَ لا يقدَّرُ عليها، إعرابٌ(٢)، وفرَّق بينها وبينَ الأسماءِ السِّتَّةِ، ووجه(٣) الفرق أنَّ هذه الحُروف أَفادت مَعنى غير الإعرابِ، وهو التَّثنية والجَمع، فأفادَت الإعراب بخلافِ حُروف المَدَّ من الأسماءِ السِّتَّةِ، فإنَّها لَم تَعُدْ زيادةً على كونِها

(*) هذه المسألة لا تستحق أن تكون مسألة مستقلَّة وحقّها أن تكون جزاءً من سابقتها

(١) راجع مسألة «إعراب الأسماء الستَّة» وهي المسألة رقم «٢٠».

(٢) أي أنَّه فهم رأى سيبويه هكذا وتوضيح هذا في شرح الكافية للرضي. وصاحب الرأي هو أبو علي الفارسي:
قال الرَّضِيّ: ١/٣٠: «وقالَ سيبويهِ حرفُ المَدِّ في المُثنّى والمَجموع حروفُ إعرابٍ فقال بعض أصحابه الحَركاتُ مقدَّرةٌ عليها، قياساً على مذهَبه في الأسماء الستَّة فالمثنّى والمجموع إذن معربان بالحركات المقدَّرة كالمقصور وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول. وقال أبو علي: لا إعراب مقدَّر عند سيبويه على الحروف لأنَّ النون عنده عوض من الحركة والتنوين، قال: وإنَّما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى لأنَّ الانقلاب معنى لا لفظ فقد الإعراب اللَّفظي»؟.

(٣) لو قال: «كما أنَّها أفادت...» لكان أَجمل.

حرفَ إعرابٍ فاحتيجَ إلى تقدير الإعرابِ وفيه فرقٌ آخر، وذلك أنَّ حرفَ الإعـراب في الأسماءِ الستَّـة لامُ الكلمةِ، ولامُ الكلمـةِ تُحرّك بحـركـة الإعرابِ، فإذا تَعَذَّرت[٤] لَفظاً قُدِّرت، والحروف في التَّثنيةِ والجَمعِ لا تَستحقّ حركةً فعند ذلك لم تَتعذَّر لفظاً حتَّى تُقَدَّر، بل زيـدت حروف إعرابٍ ودالَّة على الإعراب، ومع قيام الدَّليلِ على الشَّيءِ لا يُقدّرُ واللَّهُ أعلمُ بالصَّواب.

(١) غير واضحة في الأصل

٢٤ ـ مسألة [النون في التَّثنية والجَمع عوض من الحركة](*)

النون في التَّثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد(١). وقال بعض البصريين(٢): هي عوض من الحركة في موضع، وهو مع الألف واللاَّم، وفيما لا ينصرف، ومن التَّنوين وحدَه نحو فَتىً وَرَحىً.

وقال آخرون: هي بدلٌ من الحركة وحدها(٣).

وقال آخرون: من التَّنوين وحده(٤).

وقال الفَّراءُ فرَّق بها بينَ ألفِ التَّثنية وبين أَلفِ النَّصب في الواحِدِ(٥).

(*) ذكر المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ هذه المسألة في كتاب اللّباب: ورقة: ١٧، وانظر ابن يعيش: ٤/١٤٠، الهمع: ١/١٦٣ ط الكويت، وشرح التسهيل: ١/٨١.

(١) شرح المفصَّل: ٤/١٤٠، والهمع: ١/١٦٣، وعليه ابن ولاّد وأبو علي وابن طاهر والجزولي.

(٢) نسبه السيوطي إلى ابن جني الهمع: ١/١٦٣.

(٣) أي في المفرد نسبه أبو حيان إلى الزجّاج: الهمع: ١/١٦٣.

(٤) نسبه السيوطي إلى ابن كيسان.

(٥) مذهب الفرَّاء في همع الهوامع: ١/١٦٣.

وزاد السيوطي أنَّها التنوين نفسه نقله ابن هشام الحضراوي وأبو حيَّان وقال ابن مالك في شرح التسهيل إنَّ النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد: ١/٨١ فوظيفتها وظيفة التنوين وليست هي التنوين نفسه.

وحُجَّة الأولين من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ الاسمَ مُستَحِقٌّ للحركةِ والتَّنوين وقد تَعَذَّرا في التَّثنيةِ والجَمعِ والنُّونُ صالحةٌ أن تكونَ عوضاً منهما، ووجدنا العربَ قد زادُوها فيها فيغلبُ على الظَنّ أنَّها زيدت لذلك.

ودليلُ ذلك زيادتُها في الأمثلةِ الخَمسة عوضاً من الضَّمَّةِ، وهذا دليلٌ على صحَّةِ تعويضها من الحركةِ، ودليلُ صحَّةِ تعويضها من التَّنوين، أنَّ النُّونَ والتَّنوين لفظُهما سواءٌ.

الوجهُ الثاني: لمَّا وَجدنا النُّون في موضع يستَحِقُّ الحركة والتَّنوين، وحذفت في موضع يحذف فيه التَّنوين وهو الإضافة، فدَلّ ذلك على ما قلنا، لكن ثبوتُ الشيءِ في موضعٍ وحذفُه في موضعٍ آخر ليس بِعَبَثٍ، بل لِعِلَّةٍ اقتضت الفَرقَ، ولَيس إلَّا ما ذكرنا.

فإن قيلَ يَفْسُدُ ما ذكرتُمُوه من أوجهٍ:

أحـدُها: أنَّ حروفَ المدِّ هُنا غير مُستحقَّةٍ للحركـةِ لقيامهـا مقامَ الحركةِ في الدِّلالةِ على وجوهِ الإعراب، فلم يبق ما يعوّض منه.

والثَّاني: أنّ النُّون تثبتُ في موضعٍ لا يَستحق الحركة مثل «العَصا» و «الرَّحى».

والثالثُ: أنَّها تثبت مع الألف واللام وهذا لا ينوَّن.

والرابعُ: أنَّها تثبت في «ما لا ينصرف» نحو: أحمد،

والخامسُ: أنَّ النُّونَ ثابتةٌ في «هذان» و «اللَّذان» ولا يَستحق ذلك حركةً ولا تنويناً. فالجوابُ[1] عن الأولِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

---

(١) في الأصل: والجواب.

أحدُها: أنَّ الحركة مقدَّرة على هذه الحروف ولكنْ حركةٌ لا تظهر بخلاف ألف المقصور فجعل النون عوضاً من ظُهورِ الحركةِ المقدَّرةِ إذ كانت لا تظهرُ في موضعٍ مَّا ولكن الدَّليلَ يَقْتَضِي تَقديرَها، إذ كانت هذه حروفَ إعرابٍ، وحروفُ الإعرابِ لا تعرى عن الإعراب لفظاً أو تقديراً.

والوجهُ الثاني: أنَّ هــذه الحروف مستحقّة للحركة وإن لم تقدَّر، فالنون عوضٌ من استحقاق لفظ الحركة، وبين استحقاق الحركة ولفظها فرقٌ ظاهرٌ، ألا تَرى أنَّ قولَك: «دارٌ» و«مالٌ» الألف مستحقّة للفتحة لأنَّ وزنَ الكلمةِ «فعل» ولكن تعذَّرت حركتها ولمَّا صارت إلى السكون ثبت لها حكم الساكن ولم يُنظر إلى استِحقاقها الحركة حتَّى لو سَمَّيتَ امرأةً بـ«دار» جوَّزتَ صَرفَهُ كما يجوزُ صرفُ «هند» ولو كان استحقاقُ الحركةِ بمنزلةِ لفظِ الحركةِ لَم تَصْرِفْهُ.

والثَّالثُ: أنَّ الألف تَدُلُّ على التَّثنية وعلى الإعرابِ، وهي حرفه فقد ضَعُفت دِلالتها على كلِّ واحدٍ من هذين، فَجُعلت النون مقوِّيةً لها.

أمَّا المقصورُ فتظهرُ حركته في التَّثنية فيعودُ إلى الأصل كالصَّحيحِ.
وأمَّا ثبوتُها مع الألفِ واللَّامِ فجوابُه من وَجهين:

أحدهما: أنَّها إذا كانت عوضاً منهما وتعذَّر دلالتها على أَحدِهما لزواله، بَقِيَتْ دالَّةً على الآخرِ، ألا تَرَى أنَّ الواو في «الزَّيدون» تدلُّ على الجَمعِ وعلى العَلَمِ والعَلَمِيَّة ثمَّ ثَبتت في «سُنون» و«قُلون» و«ثِبُون» فالواو هُنا تدلُّ على الجمع ولا تدلُّ على المعاني الأُخر، وهذا كـ«كان» وأخواتها فإنَّها في الأصلِ دالَّةٌ على الحَدثِ والزَّمانِ[1]، ثمَّ خُلعت دلالتها على الحَدث وبَقيت دِلالتها على الزَّمان.

---

(١) في قوله كـ(كان) وأخواتها إلى قوله: وبقيت دلالتها على الزَّمان هذا النَّص نقله السُّيوطي في الأشباه والنظائر: ١/٢٠٥ ونص على أنَّه نقله من التبيين.

والثاني: أنَّها عوضٌ من الحركةِ وحدَها، وأمَّا ما لا يَنصرف فالوجهان المَذكوران جوابٌ عنه، وجوابٌ آخرُ: وهو أنَّ ما لا يَنصرف نَحو أَحمد إذا ثُنّي تَنكَّر فاستَحَقَّ الصَّرفَ، وأمَّا الصِّفةُ مثل «أَحمر» فإذا ثُنّي خَرج عن شبهِ الفعلِ فجازَ أن يُنوّن، وأمَّا ثُبوتُها في «هذان» فلأنَّ هذا اللَّفظ ليس تثنية صناعيَّة بل تَثْبُتُ فيه لوجهين:

أحدُهما: أنَّها صِيغةٌ وُضعت على هذا اللَّفظِ، لا أنَّ الكلمةَ معربةٌ والدَّليلُ على ذلك أنَّ التَّثنية الصِّناعيَّة تُوجب التَّنكير مثل «الزيدان» و«هذان» ليس بنكرة بل هو في ابتداء وضع الصِّيغة للتَّثنية مثل «أنتما».

والوجهُ الثَّاني: أنَّ النُّون عوضٌ من الألفِ المَحذوفة، لأنَّ «ذا» في الواحِدِ ألفٌ والتَّثنية تَحتاجُ إلى ألفٍ، وقد حُذفت إحداهما فكانت النُّون عوضاً من المَحذوف، وهذا هو الجوابُ عن «اللَّذان».

وأمَّا مذهبُ الفرَّاء: فمذهبٌ طَريفٌ وذلك أنَّ النُّون تَثبتُ بعد الياءِ وبعدَ الألِف ولا لبس مع الياء ثمَّ أنَّ النون تثبت مع الألف واللَّام ولا تثبت الألف في المنصوبِ مع الألفِ واللَّامِ ثمَّ أنَّ الفرقَ قد حصل بأمور أُخَر فلا حاجةَ إلى الفرقِ بالنُّون [واللَّه أعلم بالصَّواب][1].

(١) لم يختم المؤلف هذه المسألة بقوله: (واللَّه أعلم بالصَّواب) كما هي عادته.